

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، ياسر الشبل

المدين : -

المدعي : -

الحاج قعام

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان بالدعوى رقم (٢٠١٣/٩٦٧٧) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٣ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار الصادر عن محكمة جنایات شرق عمان بالدعوى رقم (٢٠١٢/٢٠٦) تاريخ ٢٠١٢/٢/١١.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:-

١- القرار المميز مخالف للقانون لوجود مخالفة صريحة لأحكام المادة (٣/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث لم تقدم النيابة أية بينة تربط المميز بالجريمة المسند إليه حيث إن أخذ مسحات وعينة دم في مكان ارتكاب الجريمة ليس دليلاً على ارتكابه جرم السرقة.

٢- لم تتعرض محكمة الاستئناف لأسباب الاستئناف بصورة قانونية كما لم تتعرض لكافة بينات الدعوى.

٣- خالفت محكمة الاستئناف نص المادة (٢٣٢) من الأصول الجزائية حيث أخطأ في محاكمة المستأنف.

٤- أخطأ محكمة الاستئناف بمخالفة نص المادة (١٠٠) من الأصول الجزائية رغم عدم وجود إفاده شرطية.

٥- أخطأ محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة جنائيات شرق عمان بعدم الأخذ بمبدأ (لا حجة مع التناقض) لوجود تناقضات واضحة في شهادات الشهود والبينة.

#### الاطلاق

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم.
- ٢- نقض القرار المميز وإعلان براءة المميز من الجرم المسند إليه.

وبتاريـخ ٢٠١٢/٦/١٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعته الخطية رقم (٨٣٦/٢٠١٣/٢/٢) قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

#### الآلية

بالتدقيق بالتدقيق في المدعاولة قانوناً نجد إن النيابة العامة وبقرارها رقم (٢٠١٢/٣١٠١) تاريخ ٢٠١٢/٦/١٤ أحالت المميز إلى محكمة جنائيات شرق عمان لمحاكمته عن جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات.

بasherت محكمة جنائيات شرق عمان نظر الدعوى على النحو الوارد بمحاضرها ونتيجة إجراءات المحاكمة توصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٢/٢٠٦) تاريخ ٢٠١٢/٢/١١ إلى اعتقاد الواقعية الجنائية التالية :-

والتي تتلخص في أنه (في مساء يوم ٢٠٠٩/٣/٢٩ وأثناء إن كان منزل المشتكى الواقع في منطقة ضاحية الاستقلال مغلقاً عندها حضر المتهم من أجل السرقة وتمكن من الدخول للمنزل عن طريق خلع حماية شباك غرفة النوم من الخارج بواسطة أداة صلبة والقفز من خلاله إلى داخل المنزل والقيام

بسرقة مصاغ ذهبي لبنات المشتكى يقدر بمبلغ عشرين ألف دينار ومبغ أحد عشر ألفاً دولار وعملة إماراتية وسعودية وسورية ولبنانية قيمتها خمسة عشر ألف دينار ومسدس نمره (٧) قديم ولاذ بالفرار وقدمت الشكوى وجرت الملاحة.

وبالبناء على ما تقدم قضت محكمة جنایات شرق عمان بجرائم المميز بجنائية السرقة بحدود المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات وعطفاً على قرار التجريم الحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات والرسوم.

لم يلق قرار محكمة جنایات شرق عمان سالف الإشارة إليه قبولاً لدى المميز فاستدعاى استئنافه لدى محكمة استئناف عمان حيث قضت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٣/٩٦٧٧) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٣ برد الاستئناف وتصديق الحكم المستأنف.

و عن أسباب التمييز كافة باعتبارها جميعاً قائمة على تخطئة محكمة استئناف عمان  
بالنتيجة التي توصلت إليها.

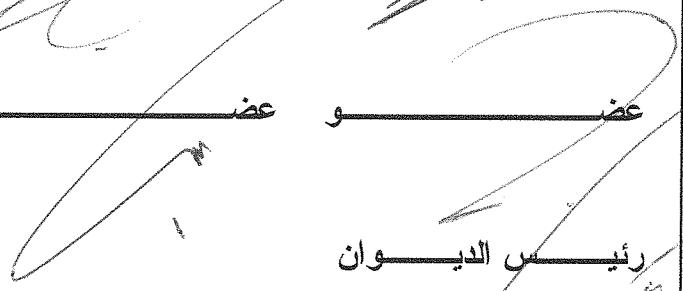
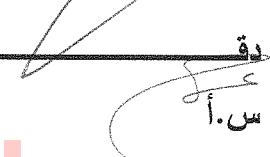
وفي هذا نجد إن المشرع خوّل محكمة الاستئناف النظر في القضايا الجنائية المرفوعة إليها بصفتها محكمة موضوع وقانون على مقتضى المواد (٢٣٧ و ٢٦٦ و ٢٦٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإن وجدت الحكم موافقاً للقانون قضت بتائيده ومؤدى ذلك أن عليها الإفصاح عن رأيها ومناقشة الأدلة وتحديد الواقع التي تتوصل إليها من خلال البيانات ومن ثم إزالة حكم القانون.

وحيث نجد إن محكمة الاستئناف وفي معرض ردها على الأسباب الثالث والرابع من أسباب الاستئناف خلصت إلى القول (إننا نجد إن محكمة الموضوع ناقشت بيانات الدعوى مناقشة وافية وكافية وأوردت مقتطفات منها وكما أوردت المواد القانونية التي تحكم الواقع المستخلصة من تلك البيانات ..... ) وحجبت نفسها عن استخلاص واقعة الدعوى وأدلتها والبيانات التي تؤدي إلى النتيجة ومن ثم إزالة حكم القانون على ما تنتهي إليه من وقائع واستخلاصات.

وحيث إنه كان على محكمة الاستئناف استخلاصها واقعة وتطبيق القانون حتى يتسعى لمحكمة بسط رقابتها على ما تتوصل إليه من وقائع واستخلاصات وتطبيقات قانونية، ولما لم تفعل ذلك فيكون قرارها مخالفًا للقانون ويستدعي نقضه.

لذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير على هدي قرار النقض ومن ثم إصدار القرار المقضى قاتوناً.

قرار أصدر بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٥/٦/٢٠١٣م

عضو و عضو القاضي المترئس  
  
عضو و عضو  
  
رئيس الديوان  
  
د. س. أ.

lawpedia.jo